من قضايا النحو

قطع التابع عن المتبوع

دراسة نظرية وتطبيقية على القرآن الكريم والشعر العربى

بحث علمى

تأليف

دكتور

جمال الدين محمَّد حمَّاد

المدرس بقسم اللغويات

فى كلية اللغة العربية بإيتاى البارود

فرع جامعة الأزهر بالبحيرة

١٤١٦هـ-١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

أسلوب التابع المقطوع من الأساليب التى تحتاج إلى مزيد من الدراسة، إذ إن هذا الأسلوب غامض في أذهان كثير من المهتمين بالنحو وقضاياه، بل إننى أذهب إلي ما هو أبعد من هذا فأقول : إن علماءنا القدامى - عليهم رحمة الله - الذين كانوا يحيطون بكل ما فى اللغة العربية من أسرار لم يوفوا الحديث عن أسلوب التابع المقطوع حقه، والذى يدل علي ذلك أنهم اختلفوا فى بعض مسائل هذا الموضوع أختلافاً بيناً- كما سنعرف إن شاء الله - ولم يشعروا أنهم مختلفون، ولم ينبه أحد - فيما أعلم - من السابقين أو اللاحقين إلي هذا الخلاف.

ولعلى مما يؤيد زعمى أن هذا الأسلوب مازال غامضاً ومحتاجاً للدرس أن أستاذنا الفاضل عبد السلام هارون - رحمه الله - قد بذل جهداً عظيماً فى كتاب له سماه (الأساليب الانشائية فى النحو العربى) وطوف بمعظم أبواب النحو يلتقط منها كل الأساليب الإنشائية ويدرسها دراسة واضحة، واستطاع أو كاد يحصى هذه الأساليب. ولكننى وجدته تحدث عن باب النعت[1]، وذكر ما فيه من أساليب الإنشاء وفاته أن يذكر أسلوب النعت المقطوع.

وهذا الأسلوب من الأساليب الإنشائية، فمن المعروف أن التابع يقطع عن متبوعه لإنشاء مدح أو ذم أو ترحم كما سيتضح أثناء الدراسة.

---

(١) انظر الأساليب الإنشائية ص ١٠٦ ط الثانية. نشر مكتبة الخانجى ١٩٧٩.

فموقف أستاذنا- وهو المعروف بالدقة والصبر فى البحث- من هذا الأسلوب وتركه إياه يؤيد ما زعمت، أن أسلوب القطع غامض، ومازال في حاجة إلي البحث والدرس.

وقد ذكر أبو حيان فى البحر [١] عن الزمخشرى أن بعض الناس لم يعرفوا أسلوب القطع في القرآن، فظنوه لحناً في الكتابه فقال : «ولا نلتفت إلي مازعموا من وقوعه لحناً فى خط المصحف، وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب - أى كتاب سيبويه - ولم يعرف مذاهب العرب، ومالهم فى النصب على الاختصاص من الافتنان، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله كلمة يسدها من بعدهم، وحرفاً يرفوه من يلحق بهم». فهذا الكلام يفيد أن أسلوب القطع كان يجهله بعض من أقدم على تفسير القرآن فظن أن الكتاب للقرآن وقعوا فى خطأ فى الكتابة، فجهل كثير من الناس بهذا الأسلوب ليس حديث عهد.

وهنا اتجه ذهنى للعمل فى هذا الموضوع وللإسهام فيه بجمع ما استطعت، وما من به ربى على من أقوال السابقين ومناقشتها.

وقد جعلت بحثى هذا فى فصلين :

الفصل الأول: وضحت فيه معنى القطع وأغراضه، وإلي أى الأساليب ينتمى، وهل هو مقصور على النعت، أو شامل لجميع التوابع إلى غير ذلك من الجوانب التى سنقف عليها إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر البحر المحيط - لأبى حيان ٣٩٦/٣.

وأما الفصل الثانى : فقد قمت فيه بدراسة تطبيقية على هذا الأسلوب من القرآن الكريم وقراءاته، وكذلك شملت دراستى التطبيقية نماذج من الشعر المحتج به، منها ما ذكره النحاة شاهداً على أسلوب القطع فى كتب النحو، ومنها ما حصلت عليه باجتهادى.

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة خالصة لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. جمال الدين محمَّد حمَّاد شحاته

المدرس بقسم اللغويات - بكلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالبحيرة

الفصل الأول

القطع

أسلوبه، وأغراضه، وآراء العلماء فيه

حقيقة القطع :

يتحدث معظم النحويين عن أسلوب القطع فى باب النعت، وكأن القطع لا يحدث في تابع من التوابع إلا النعت. هاهو ذا ابن هشام في أوضح المسالك، أو فى التوضيح[1] يقول : «وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعل، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، وان كان لغير ذلك جاز ذكره».

فأنت ترى أو تفهم من حديث ابن هشام السابق أن القطع لا يكون إلا فى النعت. أقول : لعل ابن هشام وكثيرا من النحاة جعلوا حديثهم عن القطع في باب النعت، وخصوه به لأنه أكثر ما يقع في هذا الباب، وما ذلك إلا من قبيل التغليب، فقد يقع القطع في البدل وعطف البيان، بل قد يقع فى التوكيد، قال سيبويه :«سألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما فقال : الرفع على «هما صاحباى»، والنصب على أعينهما، ولا مدح فيه، لأنه ليس مما يمدح»[2].

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢, ١١٧.

(٢) انظر الكتاب - لسيبويه ٢/ ٦٠.

فظاهر هذا القول جواز القطع فى التوكيد مع أن معظم النحويين يفهم من كلامهم عدم جواز القطع فى التوكيد. وسيأتى تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

المواضع التى يجب فيها القطع :

إذا وقع النعت لنعوتين اتحد عاملاهما فى المعني والعمل جاز الإتباع والقطع، نحو : فاز محمد ونجح أخوه المجدان أو المجدين، وهذا بكر وذلك بشر الأمينان أو الأمينين، ورأيت محمداً وأبصرت خالداً المتسابقين أو المتسابقان، وعطفت على محمد وأشفقت على أخيه الضعيفين أو الضعيفان، فقد اتحد الفعلان فى المثال الأول في المعنى والعمل، فالنجاح والفوز معناهما واحد، وقد عملا عملاً واحداً وهو رفع الفاعل، وفى المثال الثانى اتحد العاملان، وهما : هذا وذلك، فكل منهما اسم إشارة، وقد عملا عملاً واحداً وهو رفع الخبر، وفي المثال الثالث نرى الفعل «رأى» والفعل «أبصر» اتحدا فى المعنى، فالرؤية والإبصار معناهما واحد واتحدا في العمل، وهو نصب المفعول.

وفى المثال الرابع نرى أن الحرف «على» عمل الجر أولاً فى كلمة «محمد» وعمل الجر ثانياً فى كلمة «أخيه» ومتعلق الحرف واحد فى المعنى، وهو العطف والإشفاق. وعلى ضوء ما تقدم من شروط جواز القطع والإتباع نستطيع أن تعرف مواضع وجوب القطع :

أولاً: إذا اختلف العاملان فى المعنى [1] والعمل وجب القطع،

---

(١) فلا يشترط الإتحاد في اللفظ، انظر حاشية الصبان بهامش الأشمونى ٦٦/٣.

مثل : حضر محمد ورأيت علياً الصديقان أو الصديقين، برفع الصديقين خبراً لمبتدأ محذوف أو النصب بفعل محذوف، كما عرفنا.

ثانياً: ويجب القطع إذا اختلفا فى المعنى فقط، مثل : ذهب زيد وأتى عمرو الكريمين أو الكريمان.

ثالثاً: يجب القطع إذا اختلفا في العمل فقط نحو : ضرب زيد وضربت عمراً المجرمين أو المجرمان، على القطع.

رابعاً: أوجب بعض النحويين القطع مع اتحاد العاملين معنى وعملاً ما لم يكونا فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين[1]، نحو: أبصرت علياً ورأيت محمداً الصديقان، فلا يجوز عندهم الصديقين على الإتباع.

خامساً: يجب القطع لما انجر من جهتين كالحرف والإضافة نحو: مررت بزيد وهذا غلام عمرو الفاضلان، ولا يجوز الفاضلين على الإتباع، وكاختلاف الحرفين، نحو : مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الكريمان، ولا يجوز «الكريمين» على الإتباع، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلان، ولا يجوز «الفاضلين» على الإتباع، أو الإضافتين، نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلان، ولا يجوز «الفاضلين» على الاتباع. قال أبو حيان: هذا مقتضى مذهب سيبويه.[2]

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٦٦/٣، والتصريح - للشيخ خالد ١١٥/٢.

(٢) نقلاً عن همع الهوامع - للسيوطى ١١٩/٢ بتصرف، وانظر حاشية الصبان ٦٦/٣، والكتاب - لسيبويه ت. عبد السلام هارون ٦٠/٢ دار الكاتب للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

سادساً: أوجب بعضهم القطع عند اختلاف المنعوتين تعريفاً وتنكيراً، فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان، ولا عاقلان على الإتباع، لما يلزم عن نعت النكرة بالمعرفة أو العكس. (١)

وقال المحقق الرضى :«يمتنع تخالف النعت مع المنعوت تعريفاً وتنكيراً، فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت، أو تجمعهما في نعت مقطوع، نحو : جاءنى رجل وزيد الظريفين (٢).

سابعاً: ويجب القطع إذا لم يتطابق النعت مع المنعوت في التعريف والتنكير ومن ذلك قوله تعالي :(ويل لكل همزة لمزة. الذى جمع مالاً وعدده) (٣).

قال المحقق الرضى :«ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاً وتنكيراً- وذكر الآية الكريمة(٤)- والفرق بين هذا الموضع والذى قبله أن المنعوت هنا مفرد، والموضع السابق يقصد به المنعوت المتعدد.

ثامناً : يجب القطع إذا كان أحد المنعوتين اسم إشارة، فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان على الإتباع؛ لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته. (٥)

---

(١) نقلاً عن حاشية الصبان على الأشمونى ٦٦/٣ بتصرف، والجمل ص ١٦.

(٢) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٥/١.

(٣) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة.

(٤) انظر شرح الكافية - للرضي ٣١٧/١.

(٥) نقلاً عن حاشية الصبان بهامش الأشمونى ٦٦/٣ بتصرف.

تاسعاً: منع الشاطبى الإتباع إذا كان أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر فى جملة إنشائية، فلا يجوز نحو : جاء زيد، ومن عمرو العاقلان على الإتباع.

ويفهم من عدم إجازته للإتباع أن القطع واجب، ولكن المحقق الرضى يمنع القطع أيضاً فيقول :«واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع؛ لأنك لا تثنى إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة» (١)

المواضع التى يمنع فيها القطع :

أولاً: أن يكون النعت للتوكيد مثل قولهم: أمس الدابر لا يعود.

قال المحقق الرضى :«لأنه يكون قطعاً عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه ولهذا لم يقطع التوكيد في نحو : جاء القوم أجمعون أكتعون. (٢)

ثانياً: أن يكون المنعوت مفتقراً لذكر النعت، بأن لا يعرف إلا بذكره، فيجب الإتباع لتنزيل النعت مع المنعوت منزلة الشئ الواحد (٣). قال ابن مالك :

---

(١) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٥/١، وهذا النص نقله الرضى من الكتاب- لسيبويه (انظر ٦٠/٢).

(٢) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٦/١.

(٣) انظر شرح الأشمونى ٦٨/٣ بتصرف.

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً للذكرهن اتبعت[١]

ثالثاً: إذا كان المنعوت نكرة امتنع النعت الأول عن القطع؛ لأن النكرة تحتاج إلي ما يخصصها فلا يقطع عنها النعت الأول الذى هو المخصص لها. وذكر السيوطى فى الهمع [٢] أنه يجوز القطع في النعت الأول النكرة في الشعر، وذكر - أيضا- أنه لا خلاف في جواز قطع النعت الأول إذا كان معرفة[٣].

رابعاً : إذا كان المنعوت اسم إشارة نحو قولك: يعجبنى هذا الكريم، وكقوله تعالي : (أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) [٤] فإن اسم الإشارة يوصف بالمقترن بأل وبالموصول والسبب في عدم جواز القطع هو كما قال المحقق الرضى :«ان اسم الإشارة محتاج إلى نعته لتبين ذاته» [٥] وقال أيضاً :«المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها» [٦].

ومن هنا نفهم أن العلة في امتناع النعت عن القطع في هذا الموضع الرابع هى علة امتناع القطع في الموضع الثانى والثالث، وهى احتياج المنعوت لنعته.

---

(١) انظر ألفيه ابن مالك ص ١١٠ مكتبة الآداب ١٤٠٥هـ ١٩٨٤.

(٢) انظر همع الهوامع - للسيوطى ١١٩/٢.

(٣) ويرد عليه بأن الزجاجى لم يجز قطع الأول المعرفة عند عدم تعدد النعت. (انظر حاشية الصبان - بهامش الأشمونى ٦٨/٢، وفى المسألة بقية قول ص ٤٠، ٤١ من هذا البحث).

(٤) من الآية ٤١ من سورة الفرقان.

(٥) انظر شرح الكفاية - للرضى ٣١٦/١.

(٦) انظر شرح الكافية - للرضي ٣١٤/١.

خامساً: يمتنع القطع عند الزجاجى عند عدم تعدد النعوت فيوجب الإتباع فى نحو : «جاء محمد الكريم»[١] ويرد عليه بالآية الكريمة: (وامرأته حمالة الحطب)[٢].

جواز القطع والإتباع :

بعد أن ذكرنا المواضع التى يجب فيها القطع والمواضع التى يمتنع فيها القطع أصبح معروفاً أن النعت يجوز في غير هذه المواضع. وذلك أن النعوت إما أن تكرر أولاً فإن تكررت وكان المنعوت معلوماً[٣] بدونها جاز إتباعه وقطعه، وإن تكررت النعوت لواحد، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها كلها، ويجوز قطع بعضها وإتباع بعضها بشرط أن يكون القطع بعد الإتباع[٤].

هذا موجز لحالات القطع والإتباع والخلاف فيها كثير[٥].

العلة في اشتراط تقدم الإتباع :

ذكر السيوطى فى الهمع علة الإتباع على القطع بقوله :«لئلا يفصل بين النعت والمنعوت»[٦] أقول لم يسبق لى فيما أعلم - أن

---

(١) حاشية الصبان - بهامش الأشمونى ٦٨/٢، وشرح الكافية - للرضى ٣١٦/١، وانظر ص ٢٣٩ ومابعدها فى هذا البحث.

(٢) الآية ٤ من سورة المسد.

(٣) قال المحقق الرضى ٣١٦/١ :«يشترط أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم».

(٤) انظر التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى ١١٦/١.

(٥) للوقوف على هذا الخلاف يراجع الهمع - للسيوطى ١١٨/٢ ، والارتشاف- لأبى حيان ٥٨٩/٢ ومابعدها.

(٦) انظر الهمع - للسيوطى ١١٩/٢، ١١٦/٢.

أحداً ذكر هذا الشرط، وهو عدم الفصل بين النعت والمنعوت مطلقا [١].

وقال المحقق الرضى :«الإتباع بعد القطع قبيح» [٢] وسكت عن ذكر سبب القبح.

أقول : إن القطع يكون جملة مستأنفة، وإذا كان الأمر كذلك فقد أشعر المتكلم السامع أنه ترك الحديث عن المنعوت. فإذا عاد المتكلم ليصف المنعوت شق على السامع الفهم وغمض معنى الكلام.

وقد أوضح صاحب التصريح هذا المعنى بقوله :«والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلي الشئ بعد الإنصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ فى المعنى من الإتباع اعتباراً بتكرار الجمل» [٣]. وسيأتى لهذا الكلام مزيد قول [٤].

العامل فى النعت المقطوع :

العامل فى النعت هو العامل في المنعوت. هذا فى حالة الإتباع. أما إذا قطع النعت صار جملة مستأنفة، اسمية في حالة القطع إلى الرفع، وفعلية فى حالة القطع إلى النصب، مثال ذلك : عطفت على الشيخ الضعيف، برفع «الضعيف» خبراً لمبتدأ محذوف،

---

(١) ولكن الفصل بأجنبى هو الممنوع كما سنعرف بعد قليل.

(٢) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٧/١.

(٣) انظر التصريح - للشيخ خالد الأزهرى ١١٦/٢.

(٤) انظر ص(٩) من هذا البحث.

أى : هو الضعيف، أو بنصب «الضعيف» مفعولاً به بفعل مناسب للمعنى تقديره: «ارحم» فالعامل في حالة الرفع عامل معنوى وهو المبتدأ المحذوف، والعامل فى حالة النصب هو الفعل المحذوف[١]، وتكون تسمية النعت فى هذه الحال بالنعت المقطوع من قبيل المجاز، وقد أصبح موقعة الإعرابى خبراً لهذا المبتدأ المحذوف، أو مفعولاً به ناصبه هو الفعل المحذوف، وتكون الجملة استئنافية على أصح الأقوال أو حالية.

حكم حذف العامل فى النعت المقطوع والعلة فى ذلك :

يختلف حكم حذف العامل في النعت المقطوع باختلاف الغرض من القطع، فإن كان الغرض من القطع هو المدح كقولهم : الحمد لله الحميدُ، برفع «الحميد» بإضمار «هو»، أو نصبه بإضمار «أمدح»، أو الذم مثل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيمَ، برفع «الرجيم» أو نصبه على معنى «أذم»، أو الترحم مثل : عطفت على خادمك المسكين، برفع «المسكين» أونصبه بإضمار «ارحم» كان حذف العامل فى هذه الأغراض[٢] واجباً ولا يجوز إظهاره.

وإن كان الغرض من القطع غير ذلك بأن كان للإيضاح - مثلاً- كقولك : حضر محمد المدرس، جاز ظهور العامل، فتقول : أتصف المدرسَ بالنصب، أو هو المدرسُ بالرفع.

والسبب فى وجوب إضمار العامل فى حالة المدح أو الذم أو الترحم هو قصد الإنشاء أى : أن جملة النعت المقطوع فى هذه الأغراض جملة استئنافية لإنشاء المدح أو الذم أو الترحم.

---

(١) انظر ص ١٣ من هذا البحث.

(٢) زاد المحقق الرضى فى شرح الكافية ٣١٧/١ غرض التشنيع نحو : بزيد الغاصب حقى، وأرى أن ذلك يدخل فى غرض الذم.

قال الشيخ خالد في التصريح: «ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أوالذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء؛ إذ لو ظهر العامل وقالوا : أدعوا عبد الله - مثلاً - لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبراً مستأنفاً»[1].

والسبب فى جواز إظهار العامل فى غير هذه الأغراض هو عدم قصد الإنشاء حينئذ، قال ذلك العلامة الصبان فى حاشيته[2] على الأشمونى. ومثل الأشمونى على ذلك بقوله :«فتقول : مررت بزيد التاجر، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: هو التاجرُ، وأعنى التاجرَ»[3].

والذى يبدو لى أن العلامة المحقق الرضي لم يجز القطع إذا كان لغير المدح أوالذم أو الترحم- أو التشنيع على رأيه- فقال :«ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعانى المذكورة لم يجز نطعه كقولك : بزيد البزار، أو صاحب الثياب إلا بعد بل ولكن، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، قصدت المعانى المذكورة أولا ، وسواء كان المعطوف عليه نعتا أولا؛ لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع، تقول: مررت برجل قائم بل قاعد»[4]

---

(١) انظر التصريح - للشيخ خالد الأزهرى ١١٧/٢.

(٢) حاشية الصبان بهامش الأشمونى ٧٠/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٧/١.

ويذهب أحد الباحثين[١] المحدثين إلي أن النعت المقطوع كلمة دلت على المعنى وحدها، فهى تقوم مقام الجملة، والقول بحذف العامل غير مقبول[٢].

أغراض النعت فى حالتى الإتباع والقطع والفرق بينهما فى كلتا الحالتين :

تحدث النحويون عن أغراض النعت فى حالة الإتباع، وفهمنا من كلامهم أن الأصل فى النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص. وقد يكون لغيرهما بطريق الغرض مجازاً عن استعمال الشئ فى غير ما وضع له[٣]، فقد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين، أو الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو التفصيل، نحو : مررت برجلين عربى وعجمى، أو الإبهام، نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للترحم، نحو : اللهم أنا عبدك المسكين، أو التوكيد، كقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[٤]

وأما أغراض النعت فى حالة القطع فقد اتفق على أنها المدح أو الذم أو الترحم، وقد سبق[٥] أن ذكرت أن المحقق الرضى لا يجـــوز

---

(١) هو الدكتور كمال بشر.

(٢) انظر كتابه علم اللغة العام ص ٢٤٩، وانظر ص ٢٥، ٢٦ من هذا البحث.

(٣) انظر التصريح - للشيخ خالد الأزهرى ١٠٨/٢، ١٠٩.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٥) انظر شرح الكافية - للرضى ٣١٧/١.

القطع إلا فى هذه الأغراض الثلاثة وزاد غرضاً رابعاً هو التشنيع. وقد أرجعناه إلى غرض الذم. ويفهم من كلام غيره[١] أنه جائز فى غير هذه الأغراض.

بعد هذا الخلاف تبدو لنا مشكلة خلاصتها أنه إذا كان الغرض في حالة الإتباع يتفق مع الغرض فى حالة القطع فما الداعى للقطع؟ وما الفائدة منه ؟

أقول : لم أجد أحداً- فيما أعلم - تحدث بالتفصيل عن الفرق بين غرض المدح أو الذم أو الترحم فى حالة الإتباع وفى حالة القطع... وإنما فهم الغرض من كلامهم إجمالاً. جاء فى التصريح ما نصه :«أن القطع أبلغ فى المعنى المراد من الإتباع لما فيه من التكثير بالجمل»[٢]

يقصد أن أداء الغرض بالنعت المتبع أقل فى أداء المعنى بالقطع، ذلك لأن القطع جملة مستأنفة مستقلة لها تأثير أقوى وأبلغ فى نفس السامع من أدائه بالنعت في حالة الإتباع.

ويفهم ذلك - أيضاً- من كلام العينى فى شرح البيت :

وَيَأْوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى[٣]

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٣/ ٧٠.

(٢) انظر التصريح - للشيخ خالد الأزهرى ٢/ ١١٦.

(٣) البيت لأبى أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب، والضمير فى «يأوى» يرجع إلى الصائد وعطل- بضم العين وبالطاء المهملتين- =

قال :«والشاهد فى وشعثا"حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذى هو العطل منهن»[١].

ويفهم من كلامه هذا أن قطع النعت أبلغ فى الصفة من النعت في حالة الإتباع،ويحدثنا الأستاذ عباس حسن فى أحد كتبه[٢] عن الغرض البلاغى من القطع فيقول : «يكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المقطوع وتركيزه فيه وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعى هذا التوجيه ولاسيما إذا تعددت النعوت».

ويقول أبو حيان :«قال الفارسى إذا ذكرت الصفات الكثيرة فى معرض المدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان

= يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد، فهى عُطُل بضمتين، والمصدر عَطَل - بفتحتين - والشاهد فى:«وشعثاً» حيث نصب بفعل مضمر - كما ذكرنا بعده- وشُعْثاً- بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة- جمع شعثاء، وهى المغبرة الرأس، والمراضيع : جمع مرضع والمدّة لإشباع الكسرة، أو جمع مرضاع، فالمدة قياسية، والسعالى : جمع سعلاة وهى أخت الغيلان.انظر اللسان: عطل ،ونعت وانظر معانى القرآن- للفراء ١٠٨/١، وشرح المفصل ١٨/٢، والمقرب ص ٤٨، والخزانة ٤١٧/١).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٩/٣ هامش شرح شواهد العينى.

(٢) النحو الوافى- ٤٧/٣ ط ٣ دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩.

المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الإتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة »[١]

ذكر أبو حيان كلام الفارسى هذا عند توجيه النصب في «والصابرين» في قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾[٢] فرفع الصفات كلها ونصب «الصابرين».

جملة النعت المقطوع :

سبق القول فى موقع هذه الجملة، وقلنا : إنها استئنافية[٣]، وإذا كانت كذلك فلا محل لها من الإعراب. وخالف بعض النحويين فذهب إلى أنها جملة حالية فمحلها النصب إذا وقعت بعد معرفة، أو نعت إذا وقعت بعد النكرة، فهى كغيرها من الجمل.

ويرجح الأستاذ / عباس حسن[٤] القول بأنها مستقلة مستأنفة؛ لأنها إنشائية والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً ولا تكون حالاً. وللدكتور / كمال بشر رأى فى هذه الجملة سأناقشه إن شاء الله[٥].

---

(١) البحر المحيط - لأبى حيان ٢/٧.
(٢) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.
(٣) أنظر ص ١٥.
(٤) انظر النحو الوافى له ٣/٤٧٥.
(٥) انظر ص ٢٥، ٢٦ من هذا البحث.

الواو التى تسبق النعت المقطوع :

ذهب المحقق الرضى إلى أن سبق النعت المقطوع بهذه الواو أفضل من عدمها ، ويسميها الاعتراضية[١]. ويقول الأستاذ عباس حسن : إنها زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع سواء أكان مقطوعاً إلى النصب أم إلى الرفع»[٢].

وذهب أبو الحسن المزنى واسمه على بن الفضل فى كتاب له سماه (الحروف) أو (هجاء الحروف) إلى أن هذه الواو تسمى واو النعت. ومثل لها بقول الشاعر :

إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحِمْ[٣]

وقال : «إن هذه الواو دليل النعت، ومثّل لها أيضا بآيات، منها قوله تعالي في أول سورة الرعد : (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ) [٤] من خفض - يعنى الحق - وبه قرئ جعل «الذى»نعتا لـ «الكتاب» ومثّل له بقوله تعالى: (مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ

---

(١) انظر شرح الكافية - للرضى ١١٦/١.

(٢) انظر النحو الوافى ٤٧٥/٣.

(٣) جاء فى هذا البيت فى شرح قطر الندى - تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ص ٢٩٥ وفى البحر المحيط - لأبى حيان ٥/ ٣٥٩ شاهداً على أن النعوت إذا تكررت جاز فيها العطف، ولم يعرف القائل، وسأعود للحديث عنه إن شاء الله تعالى ص ٣٧، ٣٨.

(٤) من الآية ١ من سورة الرعد.

كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ والْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ) [١] ويدل على ذلك قوله : (هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً) لأن الجمع لا يثنى [٢].

الدليل فى معرفة النعت المقطوع، وخلاف العلماء فى ذلك :

الذى يبدو لى أن خلافاً بين العلماء حدث في اتخاذ علامات الإعراب دليلاً مفرقاً بين النعت المقطوع والنعت المتبع.

وإننا لنلتقط لبعضهم جملاً وعبارات متناثرة في كتب النحو تدل على أنهم يتخذون من الإعراب دليلاً يفرق بين النعت المقطوع وغير المقطوع، ونرى - أيضا - جملاً وعبارات متفرقة تثبت أن بعضهم يخالف فيجيز الموافقة فى علامات الإعراب بين المنعوت والنعت المقطوع. ومعنى ذلك أنهم لا يتخذون من مخالفة الإعراب دليلاً لفظياً مفرقاً بين المقطوع وغير المقطوع عن الفريق الأول السعد التفتازانى في حواشى الكشاف قال :«فإن قلت : وأوجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت : إن فى الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المالوف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام» [٣]

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة هود.

(٢) انظر كتاب «الحروف» للمزنى ص ١٠٥، ١٠٦ نشر دار الفرقان ١٩٨٣م. تحقيق د. محمد حسنى محمود ود. محمد حسن عواد بآداب الجامعة الأردنية، ولم يعرفا شيئاً عن المؤلف. وقد ذكرت له ترجمة فى رسالة دكتوراه للباحث محمد عامر أحمد حسن بعنوان : مصنفات حروف المعانى ص ٤٨، وقد ذكر هذه الواو المسماة بواو النعت ص ٨١- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ١٩٨٢م.

(٣) التصريح ١١٧/٢ حاشية الشيخ يس العليمى.

ومنهم السيوطى في شرحه المسمى بالبهجة أو النهجة المرضية فى باب العلم فى إعراب اللقب الواقع بعد الاسم قال :«يجوز القطع إلى الرفع أو النصب بتقدير هو أو أعنى إن كان مجروراً، وإلى النصب إن كان مرفوعاً، وإلى الرفع إن كان منصوباً كما ذكره فى التسهيل»[١].

وفهمنا من كلامه ضمناً أنه يتخذ من المخالفة فى الإعراب دليلاً على الفرق بين المقطوع وغيره، ثم إن السيوطى ذكر أنه نقل أو أخذ هذا المعنى عن ابن مالك في التسهيل، ورجعت إلى التسهيل فى المواضع[٢] التى هى مظان لوجود هذا الكلام فيها فلم أجد ما زعم السيوطى، ورجعت إلى شرحه - أيضا- لابن مالك فلم أجده[٣].

ويبدو أن ابن هشام من الفريق الذى لا يعتد باختلاف الإعراب عند القطع دليلاً عليه.

قال فى التوضيح بعد أن ذكر قول الخرنق :

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو ... سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[٤]

---

(١) كتاب البهجة المرضية فى شرح الألفية - للسيوطى - الطبعة الأولى - بمطبعة المدارس ص ١٧ بدون تاريخ.

(٢) انظر التسهيل - لابن مالك ص ٣١، ١٦٩.

(٣) شرح التسهيل - لابن مالك ١٩٣/١.

(٤) البيتان من بحر الكامل للخرنق بنت هفان من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابه. «لا يبعدن» بفتح العين أى لا يهلكن. سم العداة، أى هم كالسم لأعدائهم يقضون عليهم. والعداة: جمع عاد كقاض وقضاة، =

قال : «يجوز فيه دفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى أو على القطع بإضمارهم، ونصبهما بإضمار أمدع أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثانى»[١]

فقوله بجواز الرفع على الإتباع وجوازه على القطع يفهم منه أنه لا يشترط اختلاف الإعراب دليلاً على القطع، ولو كان يعتد بذلك لأوجب النصب ليكون دليلاً على القطع عن المنعوت المرفوع وهو «قومى».

ونقل الأشمونى ذلك عن ابن هشام في شرحه على الألفية، وكذا العلامة الصبان فى حاشيته على هذا الشرح[٢]، فهما موافقان لابن هشام فى ذلك.

وممن ذهب إلى أن اختلاف الإعراب لازم كدليل على القطع الأستاذ/ عباس حسن فى كتابه «النحو الوافى»[٣] قال :«وضبطها الجديد، وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذى قصد

= والآفة : العلة والمرض ، والجزر: جمع جزور، وهى الناقة تجزر جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها. والمعترك : موضع ازدحام القوم فى الحرب. والأزر : جمع إزار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن. والمعاقد: جمع مقعد، حيث يعقد الإزار ويثنى. (انظر الكتاب ١/ ١٤٠، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، والجمل للزجاجى ص ٨٢، والمحتسب لابن جنى ١٩٨/٢، والتصريح ١١٦/٢، ٢٠٤، والهمع ١١٩/٢، والدرر ٢/ ١٥٠،واللسان عدا وجزر وعرك).

(١) انظر التصريح على التوضيح - للشيخ خالد ١١٦/٢.

(٢) شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٦٨/٣.

(٣) ٣ / هامش ص ٤٦٩.

منه تحقيق الغرض البلاغى «ثم أضاف قائلاً: «فلابد فى القطع من ضبط جديد وإعراب جديد كذلك بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه». هذا وقد ذكرت النص الذى نقله أبو حيان (١) في البحر عن الفارسى، ولكن يفهم من كلام الفارسى أنه يستحسن المخالفة فى الإعراب، ولا يلزمها كما يفهم من كلام الأستاذ/ عباس حسن الذى قال :«فلابد من ضبط جديد... »إلخ.

رأيى في هذا الخلاف :

إننى أميل إلى الرأى القائل- ولو ضمناً - إنه لا يلزم اختلاف الإعراب دليلاً على الفرق بين النعت المقطوع وغير المقطوع.

وإذا كان الأستاذ/ عباس حسن أيد الرأى القائل (٢) باختلاف الضبط والإعراب؛ لأنه يرى أن لا وسيلة لمعرفة القطع إلا باختلاف الضبط، إذاكان موقفه هكذا فإننى أتساءل عما إذا كانت علامات الإعراب مقدرة كما فى الاسم المقصور والمضاف لياء المتكلم مثل : جاءت ليلى الفضلى، كيف يعرف الفرق هنا بين النعت المقطوع وغير المقطوع، وليس هنا ضبط ظاهر يميز بينهما؟ وقد جاء فى التصريح (٣) أن عاملى المنعوتين إذا اختلفا في المعنى وجب القطع ومثل لذلك بقوله : جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان، برفع الكاتبين على القطع ...فكيف يعرف هنا أن النعت مقطوع مع أنه تخالف بينه وبين المنعوت إعراباً؟ أقصد الإعراب الظاهر وقد رأيت أبا حيان قال

---

(١) انظر ص ١٥، ١٦ من هذا البحث.

(٢) النحو الوافى ٤٦٩/٣.

(٣) انظر التصريح على التوضيح- للشيخ خالد ١١٥/٢.

فى النهر [١] عند قوله تعالى: (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ) [١]: «إن «الموفون» معطوف على (مَنْ آمَنَ) أو على القطع، أى وهم الموفون «فكيف يفرق بين القطع وغيره هنا مع اتفاق النعت وهو (الْمُوفُونَ) مع المنعوت وهو (مَنْ آمَنَ) في الإعراب ؟ لابد- إذا - من دليل آخر غير المخالفة فى الإعراب.

أقول : لقد اهتديت إلى دليل آخر أعرضه الآن عسى أن ينال قبولاً، فقد اجتهدت ولكل مجتهد نصيب. هذا الدليل قلما أخذ به علماؤنا القدامى فى اللغة وإنما انصب معظم حديثهم على الإعراب ودلالاته على المعانى المختلفة، ولكن هناك دلالات أخرى أبرزتها لنا الدراسات الصوتية الحديثة، من هذه الدلالات دلالة نغم الكلام على المعنى المراد. فقد تكون الجملة واحدة، ولكن نطقها بنغمات مختلفة يكون له أثر في تعدد المعانى، فلكل نغم دلالته [٢].

فارتفاع الصوت مرة وانخفاضه مرة، وتطويله مرة وتقصيره مرة، كل هذه وغيرها ألوان للنغم تختلف باختلافها المعانى مع أن العبارة واحدة لم يحدث فيها أى تغيير من الناحية الإعرابية. وهنا أصل إلى ما كنت أريد، وهو أن الإعراب ليس هو الدليل الوحيد للفرق بين القطع والإتباع، فقد يكون النغم وما فيه من ارتفاع أو انخفاض أو تطويل أو تقصير أو تقطيع أوانسياب فى الصوت إلى غير ذلك من التلوين الصوتى أعظم دليل وأقواه على المعنى المراد

---

(١) النهر المادبهامش البحر المحيط - لأبى حيان ٧/٢.

(٢) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٣) انظر علم اللغة العام - قسم الأصوات - د. كمال بشر ص ٢١٢.

من إتباع أو قطع فى النعت. فمثلاً هذه الجملة : «جاء محمد الكريم» إذا كنت تريد الإتباع كانت نغمة الصوت مستوية في الجملة كلها، أما إذا كنت تريد القطع فى النعت قلت : جاء محمد بصوت مستو، ثم تسكت سكتة لطيفة[1]. ثم تنطق بكلمة «الكريم» بصوت يختلف عن نطقك بجملة «جاء محمد» قد يكون نطقك بكلمة «الكريم» مرتفعا عن جملة «جاء محمد» أو قد يكون فى النطق طول أو حدة... إلخ على حسب ما عليه الموقف اللغوى. من تنويع في الأداء. هذا بالإضافة إلى ما يبدو على وجه المتكلم من أنبساط فى أسارير وجهه عند النطق بكلمة «الكريم» في المدح، وانقباض عند النطق بكلمة «البخيل» في الذم.

أقول: أليست كل هذه الدلائل مفرقة بين حالتى القطع والإتباع؟

---

(١) تشبه السكتة التى تحدث عنها القراء وعلماء الضبط ونبهوا إليها بعلامة في المصحف عند قوله تعالى فى سورة المطففين : ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ قالوا : هنا سكتة على اللام فى «بل» فقد أحسوا بقيمة هذه السكتة ولكنهم لم يبرزوا لنا هذه القيمة وأهميتها فى الأداء.
أقول : إن الغرض من الوقوف هو تمكن القارئ من النطق باللام ولولا هذه الوقفة لأدغمت اللام فى الراء للقرب فى المخرج.
أقول: ومع ذلك فإن هذه الوقفة لها أثر في النفس، حيث تنبه السامع إلى ما يتلوها من كلام - هذا ما أرى والله تعالى أعلم.
هذا، وأحب أن أنبه هنا إلى أن هذه السكتة فى النعت المقطوع أشار إليها د. كمال بشر فى حديثه فى ص ٢٥١ من كتابه «علم اللغة العام».

نعم. إن إضافة الدليل فى التخالف الإعرابى على النعت المقطوع إلى الدليل الذى ذكرته تقوى الدلالة على المعنى المراد، لكن ليس التخالف فى الإعراب هو الدليل الوحيد على النعت المقطوع بل إن دليل التخالف الإعرابى قد يكون قاصراً فى بعض الحالات التى لا يظهر فيها الإعراب، نحو : أعجبت بمحمد القاضى، وساعدتنى أختى الفضلى. هل نعرف الفرق بين القطع والإتباع فى النعت الذى هو القاضى والفضلى فى الجملتين السابقتين ؟

إن الدليل الإعرابى هنا ليعجز كل العجز، فيقوم الدليل النغمى بالتفرقة بين القطع والإتباع خير قيام.

مناقشة رأى الدكتور بشر فى النعت المقطوع :

ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أستأنس بقول د. بشر فى هذه الظاهرة الصوتية، ألا وهى التنغيم جزء لا يتجزأ من علم النحو[1]، ذلك لأن وظيفة النحو - كما قال[2] -قواعداللغة المعينة، وعلم وظائف الأصوات هو المختص بالكشف عن القواعد الصوتية للغة المعينة كذلك، ومعنى هذا أننا يجب أن نضيف الدليل النغمى إلى الدليل الإعرابى: فكل منهما يكمل الآخر فى الحصول على المعنى وتحديده عن سواه من المعانى الفرعية التى يشملها أصل واحد.

وتحدث - بعد ذلك - عن النعت المقطوع فخالف النحويين في جعلهم النعت المقطوع جزءاً من جملة فقال :«ونحن نوافق النحاة على

---

(١) انظر علم اللغة العام ص ٢٤٤ ط الثانية - دار المعارف - بمصر.
(٢) المرجع السابق ص ٢٤٥.

أن النعت المقطوع ليس نعتاً اصطلاحياً، ولكن لا لأنه يكون جزءاً من جملة أخري كما قالوا، بل لوجود خاصة صوتيه ميزت هذا التركيب وأخرجته من باب النعت. تلك الخاصة هى وجود سكتة بين النعت والمنعوت أو إمكانية وجود هذه السكتة، فهذه الخاصة الصوتية هى العامل الأساسى الذى جعلنا نخرج النعت المقطوع عن باب النعت الاصطلاحى. ذلك لأن من خواص النعت الاصطلاحى- فيما نرى - عدم إمكانية السكتة (ومن باب أولي عدم وجودها البتة) بين النعت والمنعوت».

أقول : إذا كان حديث (أ) عباس حسن قد دار حول الدليل الإعرابى وفهمنا منه أن لا دليل على القطع سواه، فإن حديث د. بشر قد انصب على الدليل الذى سميته بالدليل النغمى، فهو يرى أن التنغيم هو الفرق الأساسى بين النعت المقطوع والمتبع.

ويبدو لى أن تخصص كل منهما فى مادته العلمية[1] كان له أثر بعيد فى علاج هذه القضية، فيرى (أ) عباس حسن - كمايرى النحويون - أن النعت المقطوع جزء من جملة.

ويرى د. بشر أن النعت المقطوع - وحده - يتم به المعنى ولا حاجة لطرف آخر محذوف أقول : الذى يبدو لى أن الخلاف بينهما شكلى، فالنحويون الذين يمثل رأيهم (أ) عباس حسن يرون أن الكلام المفيد جملة يتم بها المعنى،وكل جملة ذات طرفين: مسند ومسند إليه،

---

(١) تخصص الأستاذ عباس حسن فى علم النحو وتخصص د. كمال بشر فى علم اللغة وفقهها.

ولا تقوم على طرف واحد، فإن وجد طرف دون الآخر قدر، وحكموا بأنه محذوف وتلك أمور تقتضيها الصناعة النحوية تضطر علماء النحو للعمل بها؛ لأنهم إذا سئلوا عن نصب أو رفع كلمة «الكريم» في جملة :«مررت بمحمد الكريم» ما السبب فى نصبها ؟ وما السبب فى رفعها ؟ كيف تكون الإجابة؟ الإجابة كما عرفنا. وهى القول بتقدير العامل.

لقد كان علماؤنا - رحمهم الله - يعرفون أن كلمة «الكريم» دلت وحدها على المعنى كما يقول د. بشر، وما قولهم بالحذف إلا من قبيل المجاز اضطرتهم اليه الصناعة كما قلت آنفاً[١].

وإليك أحد علمائنا القدامى، ذلك الرجل الذي عاش في القرن السابع والثامن الهجريين، هو الشيخ عمر بن إبراهيم الجعبرى في منظومة له في التذكير والتأنيث يقول :

ثَبَتَ ٱلْمَجَازُ عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِهِ
فِي ذِى ٱللُّغَاتِ وَجَاءَ فِى ٱلْقُرْآنِ
وَالْحَذْفُ نَوْعٌ مِنْهُ، وَهوَ صِنَاعَةٌ
إِذْ كُلُّ بِالْمَحْذُوفِ لِلْوِجْدَانِ[٢]

فها هو يرى أن الحذف نوع من المجاز يقول به أهل الصناعة والمتحدثون باللغة يفهمونها دون التنبيه لهذا الحذف.

---

(١) انظر ص ١٤ السابقة وص ٤٠، ٤١ اللاحقة .

(٢) انظر تدميث التذكير فى التأنيث والتذكير - شرح وتحقيق د. محمد عامر أحمد ص ١٠٠.

هذا وقد رأيت د. بشر قد ارتضى تقدير سؤال قبل النعت المقطوع، ورحب بقول صاحب التصريح[١] : «كأن الكلام على تقدير سائل يقول : من هو أو من تعنى». وما الفرق بين تقدير سؤال أو تقدير الطرف الآخر الذى رفضه أستاذنا ؟

جواز القطع والإتباع فى رأى د. بشر :

سبق أن ذكرت أن النعت له ثلاث حالات: وجوب القطع - وجوب الإتباع - جواز القطع والإتباع، ولكن د. بشر يرى أن النعت إما متبع أو مقطوع ولا ثالث لهاتين الحالتين، أى أنه ينفى جواز القطع والإتباع، فيقول : «يلزم من نظرتنا هذه تلك النظرة التى تعتمد فى التفريق بين النعت المتبع والنعت المقطوع على الخواص الصوتية أن نسلك فى تحليل النعت، وفى توجيه إعرابه مسلكاً جديداً، فالنعت فى الجملة الواحدة - طبقا لهذه النظرة - إماً متبع أو مقطوع فقط، وذلك بسبب سياق الحال، والمميزات الصوتية لكل صورة، فإذا لم تكن هناك سكتة أو إمكانيتها بين النعت والمنعوت فالنعت واجب الإتباع، وإذا وجدت هذه السكتة، أو أمكن وقوعها فالنعت واجب القطع»[٢].

---

(١) انظر التصريح - للشيخ خالد الأزهرى ١١٧/٢، وعلم اللغة العام ص ٢٤٥.

(٢) انظر علم اللغة العام ص ٢٥٢، ٢٥٣.

ويقول مؤكدا رأيه :«ونهجنا فى هذه القضية مبنى على أساس الواقع اللغوى (لا الافتراض العقلى) الذى يعتمد عليه الدرس اللغوى الحديث فى الوصول إلى حقائق اللغة وقواعدها ، وهذا الواقع اللغوى يتضمن بداهة أنه من الصعب- ان لم يكن من المستحيل- أن نتصور الموقف اللغوى الواحد يقتضى جملة فيها نعت قابل للإتباع والقطع فى وقت واحد، فالمتكلم ينطق الجملة بصورة واحدة في موقعها المعين، فإذا ما نطقت علي وجه آخر تضمن ذلك بالضرورة وجود موقف آخر. فى هذه الحالة تصبح جملة جديدة تحتاج إلى نظر مستقل»[١].

وما أرى هذا الخلاف بين ما ذهب إليه د .بشر وما ذهب إليه النحويون إلا ظاهراً، فهو على حق فيما رأى، والنحويون - أيضا - على حق فيما رأوا. ولكن كيف التوفيق - لا التلفيق- بين رأى ينفى ورأى يثبت، فالنحويون يثبتون حالة الجواز، ود. بشر ينفيها.

هذا خلاف ظاهرى- كما قلت - ذلك لأن الأساس الذي بنى عليه د. بشر رأيه غير الأساس الذى بنى عليه النحويون رأيهم، فالدكتور بشر ينظر إلى النص الحى المتصل بالموقف اللغوى، والموقف[٢] اللغوى هو المحدد للقطع أو الإتباع.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المراد بالموقف اللغوى هنا هو ما ذكرنا من السكتة قبل النعت المقطوع، ونغمة صوت المتكلم، فتاوة تكون مستوية، وتارة تعلو أو تنخفض إلى غير ذلك من التلوين الصوتى الذى تختلف المعانى باختلافه.

وأما النحويون فنظروا إلى النص منفصلا عن الموقف اللغوى. ولذلك أصبح النص- بعد انفصاله عن الموقف اللغوى - محتملاً للأمرين: القطع أو الإتباع، ونضرب على ذلك مثلاً بقول الخرنق :

لاَ يَبْعَدَوْنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدُ الأُزُرِ

جوّز النحويون في كلمة «النازلون» و«الطيبون» القطع والإتباع، وقالوا وردت الروايات بنصبهما ورفعهما على القطع، ورفعهما على الإتباع، ووردت بنصب الأولى ورفع الثانية، فكان حكمهما مبنيا على النظرة إلى النص وحده، ولم يلتفتوا إلى الأداء أو الموقف اللغوى. فقد يؤدى بنغمة تشعر السامع بالإتباع، وقد يؤدى بنغمة أخرى تشعر السامع بالقطع، ومن هنا حكموا بجوازهما، ونظر د. بشر إلي الأداء. وعند الأداء يتحدد المعنى المراد. ومن هنا حكم د. بشر بوجوب القطع أو وجوب الإتباع.

ومن قبيل ذلك قول المعربين فى جملة «حضر أخوك محمد» إن «محمد» يجوز أن تكون بدلاً أو عطف بيان. والواقع أن كلمة «محمد» إما بدل فحسب، وإما عطف بيان فحسب، ذلك لأنهم ينظرون إلى الجملة منفصلة عن الموقف اللغوى وسياق الكلام وقرائن الأحوال الدالة على مقصود المتكلم، فإذا كان يقصد أن يجعل الاسم الأول «أخوك» توطئة وتمهيداً للاسم الثانى «محمد» فذاك البدل، وإن كان يقصد أن يوضح ويبين للسامع الاسم الأول فذاك عطف البيان، فقولهم: بدل أو عطف بيان إنما نشأ عن عدم معرفتهم لظروف النص، فأصبح الاسم الثانى - فى نظرهم- محتملاً للأمرين معاً. بل إن

«أو» فى قولهم :«بدل أو عطف بيان» تشعرنا بإدراكهم لهذه الحقيقة لأن «أو» لأحد الشيئين كما نعرف.

هل يقع القطع فى تابع غير تابع النعت؟

يأتى ذكر القطع فى باب النعت دائماً، بل إن النحويين سموه النعت المقطوع. ويفهم من كلامهم - ضمناً - أنه لا قطع لتابع من التوابع إلا فى النعت؛ ولذلك عالجوا قضية القطع فى هذا الباب.

أقول: لما كان عطف البيان وظيفته كوظيفة النعت فى إيضاح التابع وتخصيصه[1]. جاز فيه ما يجوز فى النعت، وهو القطع، ولكن النحويين لم يوضحوا في باب النعت جواز القطع في غيره، وإنما سكتوا عن ذلك فلم يثبتوا جوازه ولم ينفوه. ولكنهم تحدثوا عن القطع فى أبواب أخرى، ففى باب «العلم» عند الكلام على تقسيم العلم إلى اسم وكنية ولقب، فى تبعية اللقب للاسم أو الكنية نحو : جاء عبد الله كرز قالوا : يجوز اتباع الثانى، وهو اللقب للأول، وهو الاسم على أنه بدل، ويجوز الإتباع على أنه عطف بيان، ويجوز قطعه عن التبعية، إما برفعه خبر لمبتدأ محذوف، أوبنصبه مفعولاً به لفعل محذوف.

قال الشيخ يس العليمى في حاشيته على التصريح :«قال الدنوشرى : يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان. اهـ. قال

---

(١) قال ابن مالك ص ١١٥ من الألفية:

فَذُو ٱلْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْه ٱلصِّفَهْ ... حَقِيقَةُ ٱلْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

العليمى معقباً: وفيه إشعار بأن قطعهما غير منصوص عليه فى كلامهم وليس كذلك»[١].

وقال العلامة الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى معلقا على كلامهم في جواز القطع هنا :«يفيد أن البدل والبيان يقطعان، وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى.. ونقله يس عن بعضهم. وصرح به الرودانى. وقال بعضهم لا يعطفان إلا شذوذاً»[٢].

ولكن العلامة الصبان ذكر بعد ذلك أن من الفروق بين البدل وعطف البيان أن البدل يجوز قطعه بخلاف البيان إلا على قول» [٣].

ونقل الأشمونى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه - لابن مالك - فقال : فى المسألة الرابعة من تلك المسائل : إن البدل يجوز قطعه إن فصل به مذكور وكان وافياً، نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة[٤]، وإن كان غير واف تعيَّن قطعه إن لم ينو معطوف محذوف، نحو : مررت برجال طويل وقصير. فإن نوى معطوف

---

(١) التصريح مع حاشية الشيخ يس ١/١٢٢.

(٢) حاشية الصبان بهامش الأشمونى ١/١٣٠.

(٣) المرجع السابق ٣/٨٨.

(٤) كان الأفضل أن يقول : مررت بقوم رجل وامرأة وصبى؛ لأن المثال الذى ذكره نعت لابدل، وإلا فما الفرق بينه وبين النعت في قول الشاعر :

بَكَيْتُ وَمَابَكَا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

قال فى التصريح ٢/١١٤ :«مسلوب وبالى نعتان لربعين، وكذلك طويل وقصير وربعة نعوت لرجال، وذلك لأن البدل جامد والنعت مشتق.

محذوف فمن الأول، نحو : اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ الشِّرْكَ بِاللَّهِ والسِّحْرَ، بالنصب، التقدير: واخواتهما »(١).

وعلّق العلامة الصبان فى حاشيته على ذلك بقوله :« قال شيخنا السيوطى عن (سم)- يعنى ابن أم قاسم أى المرادى- جواز قطع البيان والعطف، وتقدم جواز قطع النعت، وهناك قول بجواز قطع التوكيد »(٢)

وأختم قولى بأن البدل وعطف البيان يجوز القطع فيهما ولكن لا يجوز القطع فى التوكيد، بل إن النعت إذا كان الغرض منه التوكيد لا يجوز قطعة كما عرفنا(٣)، اللهم إلا فى حالات معينه توجب القطع.

أقول : أجاز الفراء رفع التوكيد للمنادى في نحو : يا تميم كلهم. ورفع التوكيد على التبعية هنا غير جائز عند الجمهور. ولما كان الرفع مسموعاً حملوه على القطع، قال العلامة الصبان معلقاً على ذلك : «قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول »(٤).

---

(١) انظر شرح الأشمونى ١٣٣/٣، والتسهيل - لابن مالك ص ١٧٣.

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٣٣/٣، وانظر ص ٤ من هذا البحث.

(٣) قال المحقق الرضي فى شرحه على الكافية ٣١٦/١: «لأنه يكون قطعاً للشئ عما هو متصل به معنى لأن الموصوف في مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه؛ فلهذا لم يقطع التوكيد».

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٤٨/٣.

ولقد عجبت من قول أبي حيان عند تفسير قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) (١) قال : «وجوّزوا رفع «الحى» على أنه صفة للمبتدأ الذى هو «الله» أو على أنه خبر بعد خبر، أو على أنه بدل من «هم» أو على أنه مبتدأ، والخبر «لا تأخذه». وأجودها الوصف، ويدل عليه قراءة من قرأ «الحى القيوم» بالنصب فقطع على إضمار «أمدح» فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع(٢). فقوله : «فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع» يفهمنا أن أبا حيان- رحمه الله - كان يقصر القطع على النعت، ولا يجيزه فى غيره، ولكن القطع - كما عرفنا وكما سنعرف في الفصل الثانى إن شاء الله- يجوز فى غير النعت. أقول : أليس رأى أبى حيان هذا يدعو للعجب؟ ألست صادقاً حين قلت : إن قضية القطع فى حاجة إلي مزيد بيان من البحث والدرس ؟!!

مصطلح القطع عند الكوفيين وعلاقته بقضية النعت المقطوع :

مصطلح القطع عند الكوفيين هو المصطلح النحوى المعروف بالحال، والطبرى فى تفسيره «جامع البيان عن تأويل القرآن» يعبر عن مصطلح الحال بالقطع وها هى بعض الأمثلة :

١- قال الإمام محمد الطبرى عند تفسير قوله تعالى : (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) (٣) قال : «إن» «هدى»

---

(١) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٢) انظر البحر المحيط - لأبى حيان ٢/٢٧٧.

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة .

نصب لمعنى القطع من «الكتـــاب»؛ لأنه نكرة و«الكتـــاب معرفة»[1] ولنا أن نتـــاءل مـا سـبب إطلاق الكوفـيين هذا المصطلح «القطع» على ما نعرفه بالحال؟ والاجابة على ذلك تكون من منطلق مـا عـرفناه بالنعت المقطوع، فـقـد عـرفنا أن النعت الاصطلاحي يجب أن يشترك مع منعوته في التعريف أو التنكير، فإن اختلفا وكان النعت معرفة والمنعوت نكرة وجب القطع كـقـوله تعـالى :﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾[2] فكلمـة «الذى» نعت مـقطوع منصـوب على الذم، والمعنى - والله أعلم - لِذَمِّ الذى جمع مالاً وعدَّده. أو مرفوع، أى : هو الذى - التـقـديرين المعـروفين في النعت المقطوع- وإن كان العكس بأن يكون المنعوت معرفة، والنعت نكرة قطع النعت إلى النصب وأعـرب حالاً. ومن هناندرك لماذا سمى الكوفـيـون الحال قطعاً. فالحال - كما نعرف- وصف لهيئة صاحبها. ولو تأملنا قـول الإمـام الطبـرى :«إن» «هدى» نصب لمعنى القطع من «الكتاب» لأنه نكرة، و«الكتاب» معرفة لعرفنا أن الحال لها بقضية النعت المقطوع صلة، وأن الكوفـيين سموا مصطلح «الحال» بالقطع لهذا السبب.

٢- وقـال السـمين في تفـسيره المسـمى «الدر المصـون» عند قـوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَـاتٍ

---

(١) تفسير الطبرى «جامع البيان» ١/ ٣٣٠، وانظر شرح المعلقات السبع - لابن الأنبـارى ص ٢٤، ٤٠ فـقـد ذكـر القطع بهـذا المعنى؛ لأنه كوفى المذهب.

(٢) الآيتان ١/ ٢ من سورة الهُمَزة.

وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ والنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ) [١] قال : «وقال ابن الأنبارى : إن« مختلفا » نصب على القطع، فكأنه قال : والنخل والزرع المختلف أكلهما، وهذا رأى الكوفيين» [٢].

ومن هنا نفهم أن كلمة «المختلف» لما كانت معرفة نصبت على النعت السببى للنخل والزرع. ولما صارت نكرة نصبت على القطع كما يقول الكوفيون، أو على الحال كما هو مشهور ومعروف بين النحويين قدماء ومحدثين.

---

(١) من الآية ١٤١.

(٢) انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون- لأحمد بن يوسف السمين (سورة الأنعام آية ١٤١) وهى مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى - بسوهاج.

الفصل الثانى

أسلوب القطع

دراسة تطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والشعر

(ا) دراسة أسلوب القطع على نصوص من القرآن الكريم

ورد أسلوب القطع فى القرآن الكريم كثيراً، جاء فى القراءات السبع والعشر، وجاء كثيراً فى القراءات الشاذة.

ونبدأ بنصوص من القراءات القرآنية المشهورة التى لها أئمة :

١- قال تعالى :

(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) (١).

تحدَّث النحويون عن علّة النصب في قراءة «والصابرين» قال الطبرى :«وأما الصابرين» فنصب على وجه المدح؛ لأن شأن العرب - إذا تطاولت صفة الواحد - الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحياناً وبالرفع أحيانا كما قال الشاعر :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغُمُّ الْأُمُورُ ... بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ

---

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

فنصب «ليت الكتيبة» و«ذا الرأى» على المدح، والاسم قبلهما مخفوض؛ لأنه من صفة واحد، ومنه قول الآخر :

فَلَيْتَ الَّتِى فِيهَا النُّجُومُ تَوَاضَعَتْ
عَلَى كُلِّ غَثٍّ مِنْهُم وسَمِين
غَيُوثُ الْوَرَى فِى كُلِّ محل وَأَزْمَةٍ
أُسُودُ الشَّرَى يَحْمِينَ كُلَّ عَرِين

ا.هـ »[1].

وعلق ابن قتيبة على قراءة النصب هذه بقوله :«والقراء جميعاً على نصب «الصابرين» إلا عاصماً الجحدرى[2]، فإنه كان يرفع الحرف إذا قرأه وينصبه إذا كتبه» ثم يقول : «واعتل» أصحاب النحو« للحرف فقال «بعضهم» : هو نصب على المدح، والعرب تنصب على المدح والذم كأنهم ينوون إفراد الممدوح بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام، كذلك قال الفراء. وقال «بعضهم» : أراد : وآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ.

---

(١) انظر تفسير الطبرى المسمى «جامع البيان عن تأويل القرآن» ٣/ ٣٥٢ وانظر أيضا ٣٢٩/١، ٣٣٠.

(٢) ذكر أبو حيان في البحر ٧/٢ أن الحسن والأعمش ويعقوب قرأوا «والصابرون» عطفاً على «الموفون» وابن قتيبة لا يستثنى إلا عاصماً الجحدرى كما ترى، ولعل المراد انفراده بالنصب كتابة.

وهذا وجه حسن؛ لأن البأساء : الفقر، ومنه قوله تعالى : (وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ [١])، والضراء : البلاء في البدن من الزمانة والعلة. فكأنه قال : وآتى المال على حبه السائلين الطوّافين والصابرين على الفقر والضر الذين لا يسألون ولا يشكون، وجعل «الموفون» وسطاً بين المعطين نسقاً على «من آمن بالله» [٢].

ومن النص السابق نفهم أن نصب «الصابرين» إما على القطع للمدح أو عطفاً علي «ذوى القربى» هذا وقد مرّ قول الفارسى الذى ذكره أبو حيان في البحر المحيط [٣]، وقوله هذا ليس ببعيد عن أقوال العلماء في قراءة النصب في «والصابرين».

٢- قال الله تعالى :

(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) [٤] قال أبو حيَّان : «انتصب» «المقيمين» على المدح وارتفع «المؤتون» أيضا على إضمار «وهم» علي سبيل القطع، ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله؛ لأن النعت إذا انقطع في شئ

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٣، ٥٤. شرح ونشر السيد أحمد صقر - الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م. دار التراث - القاهرة. والآية ٢٨ من سورة الحج.

(٢) العطف علي «ذوى القربى» لا على «السائلين» لأن العطوفات بالواو تكون على الأول.

(٣) انظر ١٥، ١٦ من هذا البحث.

(٤) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة فكثر الوصف بأن جعل في جمل»[١].

وقال ابن قتيبة :«قال بعضهم : هو نصب على المدح، قال «أبو عبيدة» : هو نصبٌ على تطاول الكلام بالنسق»[٢].

ومن الكلام السابق نفهم أن القطع يستحسن لسبب أو لأكثر من الأسباب الآتية :

١- القطع لبيان فضل صفة على غيرها من الصفات.

٢- إذا تطاول الكلام بالصفات.

٣- إذا أرادوا أن يفردوا الممدوح بمدح مجدد.

هذا وقد سبق أن تحدثت عن الأغراض البلاغية للقطع[٣]

وأسلوب القطع لا يشترط فيه تعدد الصفات وتطاولها. وقد سبق[٤] أن ذكرت رأى الزجاجى الذى يشترط في القطع تعدد الصفات وتطاولها، وقد رد عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ. وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٥] قرأ الحسن وزيد بن على والأعرج وأبو حيوة وابن أبى عبلة وابن محيصن وعاصم[٦] «حمالة» بالنصب

---

(١) انظر البحر المحيط - لأبى حيان ٣/٣٩٥.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٣، ٥٤.

(٣) انظر ص ١٤ من هذا البحث.

(٤) انظر ص ٧، ٨، ٩ من هذا البحث.

(٥) الآيتان ٤، ٥، ٦ من سورة المسد.

(٦) انظر البحر المحيط - لأبى حيان ٨/٥٢٦.

قطعاً إلى الذم. ولكننى رأيت «الزجاجى» فى كتابه «الجمل فى النحو» يقول: «وإذا تكررت النعوت، فإن شئت أتبعتها، وإن شئت قطعتها منه ونصبتها بإضمار «أعنى» أو رفعتها بإضمار المبتدأ كقولك: «مررت بإخوانك الظرفاء الكرام العقلاء» بالخفض على النعت وإن شئت أتبعت بعضها بعضاً وقطعت بعضاً»[1].

ويفهم من هذا النص أنه لا يشترط تعدد النعوت عند القطع؛ إذ إنه سكت عن القطع فى غير التعدد، وليس معنى سكوته هذا أنه يشترط عند القطع تعدد النعوت، ولعله اشترط ذلك في كتاب له آخر.

٣- وذكر محب الدين العكبرى فى كتابه «إعراب القراءات الشواذ»[2] أسلوب القطع فى مواضع منها عند الكلام على قوله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)[3] فقال: «قوله تعالى: (الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) يقرأ بالنصب فيهما على أنه أضمر «أعنى» أو «أمدح» وهذا يسمى النصب على المدح، ولا خلاف بين أهل العربية فى جوازه».

وقال بعد أن ذكر وجوهاً أخرى للنصب: «ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو الرحمن الرحيم، وفى هذا التقدير زيادة

---

(١) انظر كتاب «الجمل فى النحو» ص ١٥، تحقيق دكتور على توفيق أحمد - دار الأمل - الأردن - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٩٩ تفسير انظر ص ٢، ٣ منه.

(٣) الآية ٣٠ من سورة النمل.

مدح؛ لأن الصفة تعتبر جملة تامة»[١]. ولنتأمل قوله :«في هذا التقدير زيادة مدح» فهذا يذكرنا بما سبق أن ذكرته من أن غرض النعت المقطوع أبلغ من غرض النعت المتبع.[٢]

وقوله :«لأن الصفة تعتبر جملة تامة» يذكرنا برأى د. بشر أن الصفة تعد جملة مستقلة تامة؛ لأنها تؤدى المعنى دون ما لجوء إلى تقدير، وقلنا : إن التقدير إنما هو مسألة تقتضيها الصناعة النحوية[٣].

٤- وعند الكلام على قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال:«قوله رب العالمين» يقرأ بالنصب، والوجه فيه أنه على المدح كما تقدم فى «الرحمن»، ثم قال بعد ذلك بقليل :«ويقرأ بالرفع على تقدير :«هو رب العالمين». وهذا وجه حسن[٤].

٥- قوله تعالى : ﴿قل إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٥] قال أبو حيان فى البحر : قرأ الجمهور «علام» بالرفع، فالظاهر أنه خبر ثان، وهو ظاهر قول الزجاج، قال هو رفع؛ لأن تأويله : قُلْ رَبِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، وقال الزمخشرى رفع، محمول على «إن رأسها» أو على المستكن في «يقذف»، أو هو خبر مبتدأ محذوف : انتهى.

---

(١) انظر القراءات الشواذ ص ٢، ٣.

(٢) انظر ص ١٤ من هذا البحث ومابعدها.

(٣) انظر ص ٢٥، ٢٦ من هذا البحث.

(٤) انظر مخطوط إعراب القراءات الشواذ ص ٤ ومابعدها.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة سبأ.

أما الحمل على محل «إن» واسمها فهو غير مذهب سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا على ما قررناه في كتب النحو.(١)

وأما قوله :«على المستكن فى «يقذف» فلم يبين وجه حمله، وكأنه يريد أنه يدل من ضمير «يقذف». وقال الكسائى هو نعت لذلك الضمير؛ لأن مذهبه جواز نعت المضمر الغائب، وقرأ عيسي وابن أبى إسحق وزيد بن على وابن أبى عبلة وأبو حيوة، وحرب عن طلحة «علام» بالنصب فقال الزمخشرى : صفة لربى، وقال أبو الفضل الرازى وابن عطية بدل، وقال الحوفى: بدل أو صفة. وقيل نصب على المدح»(٢).

بالتأمل فى النص السابق نرى أن الزمخشرى ذكر من وجوه رفع «علام» أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ولكنه لم يذكر أن وجه الرفع على الخبرية مقصود به القطع على المدح، وهو هنا ظاهر جداً، بل إن الرفع على هذا الوجه يفوق الوجهين الأخرين، وهما : البدل من الضمير الستكن فى «يقذف»، أو التبعية على محل «إن واسمها»

---

(١) انظر فى كتب النحو حكم العطف على اسم «إن» تجد الزمخشرى فى هذه المسألة خالف الرأى البصرى، ووافق الكوفيين القائلين بجواز الإتباع على محل إسم «إن» وهو الابتداء قبل دخولها عليه، ورد البصريون عليهم بأن محل الرفع زال بدخول الناسخ.
أقول : إن الزمخشرى لم يجعل التبعية على محل اسم «إن» فحسب، ولكنه قال : إن التبعية على محل «إن واسمها» فلعله قاس ذلك بالتبعية على محل «لا واسمها» وقد اعتدَّ به النحويون في رفعهم ما بعد «لا» الثانية فى نحو :«لا حول ولا قوة إلا بالله» برفع «قوة» على محل «لا واسمها».

(٢) انظر البحر المحيط ٢٩٣/٧.

فالقطع حسن، فبعد أن بينت الجملة :«إن ربى يقذف بالحق» عدالة ربنا في نصرة الحق ودفع الباطل، كما فى قوله : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ) [1] بعد أن بينت جملة «يقذف بالحق» جاء جملة «علام الغيوب» لتبيين أنه لا يخفى عليه - سبحانه - الباطل وإن ارتدى ثوب الحق، فما أحلى القطع إلى المدح جنا، والقارئ عندما يسكت قليلاً بعد جملة «إن ربى يقذف بالحق» ثم ينطق بجملة «علام الغيوب» بنغمة توحي بمدى علمه واطلاعه سبحانه وتعالى على ما يجرى في كونه وبين خلقه، عندما يفعل القارئ هذا يكون قد أجاد التلاوة. والله أعلم.

وقرئ[2] أيضا بالنصب، ومن وجوهه القطع على المدح، ويقال فيه ما قلناه فى القطع بالرفع.

٢- دراسة أسلوب القطع على نصوص من الشعر

ذكر النحويون في كتبهم شواهد كثيرة على هذا الأسلوب، وقد سبق فى الفصل الأول دراسة بعضها. وقد أفاض سيبويه[3] - رحمه الله - في سرد الشواهد فى كتابه على هذا الأسلوب، منها ماهو قطع فى النعت، ومنها ما هو قطع فى البدل، ولم يقتصر على ذلك بل ذكر شواهد شعرية يصلح فيها القطع.

فمن شواهد قطع النعت على المدح والتعظيم قول الأخطل:

نَفْسِى فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء.
(٢) انظر ص ٣٢٤ من مخطوط «إعراب القراءات الشواذ «للعكبرى».
(٣) الكتاب ٦٢/٢.

الخَائِضُ الْغَمْرَ وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ
خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ(١)

فقد رفع «الخائض» - وهذا صفة لـ «أمير» - على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى : هو الخائض. فقطع إلى الرفع يقصد المدح والثناء، ولو قطع إلى النصب للمدح لجاز أيضا. قال أبو جعفر النحاس فى كتابه «شرح شواهد أبيات سيبويه» بعد هذين البيتين: «حجة فى أنه لم ينصب وفيه معنى تعظيم، وإنما رفعه على الابتداء، كأنه قال : هو الخائض للغمر»(٢) فلعله يقصد أنه شاهد للقطع على المدح فى حالة الرفع.

ومن شواهد قطع النعت إلى النصب على الذم قول ابن الخياط العلكى:

---

(١) البيتان من قصيدة طويلة له في ديوانه ص ١٠٣ شرح مهدى محمد تامر يمدح بها عبد الملك بن مروان وانظر اللسان (جشر) والأغانى ١٦٨/٧ حيث ورد ترتيب البيتين فيهما مطابقاً لترتيب سيبويه. «الناجذ»: الضرس، أو ضرس الحلم، أو أقصى الأضراس، وابداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته، كأنه يكلح فتبدو نواجذه، والياسل : الكريه المنظر. والذكر : الشديد. الغمر : الماء الكثير، ويقال : هو ميمون الطائر للكثير الخير الذى يتيمن به. وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير.

(٢) شرح شواهد سيبويه ص ٢٠٤ لأبى جعفر النحاس - تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر - مكتبة الشباب بالمنيرة - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
إِلَّا نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدَا
وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا (١)

نرى كلمة «نميراً» منصوبة في «الكتاب» (٢) لسيبويه. والنصب على الاستثناء، ونصب «الظاعنين» قطعا» للذم بتقدير فعل، ورفع «القائلون» قطعاً للذم بتقدير ضمير وقع مبتدأ.

ونلاحظ أن كلمة «الظاعنين» لم تخالف «نميراً» في الإعراب، وهذا يؤيد القول بأنه لا يشترط التخالف الإعرابى دليلاً على القطع.

وكلمة «نميراً» (٣) فى شرح أبى جعفر مرفوعة صفة لـ «قوم» كقوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (٤)

---

(١) البيتان من البسيط، والثانى منهما فى اللسان (ظعن) والمعنى : أى يخافون عدوهم لقلتهم وذلتهم فيحملهم ذلك على الظعن والهجرة، ولا يخافهم عدوهم فيظعن عن داره خوفاً لمن دار نخليها، أى إذا حلوا عن دار لم يعرفوا من يحلها بعدهم (انظر الكتاب ٦٤/٢ والانصاف ص ٤٧٠، والخزانة ٣٠١/٢ عرضا).

(٢) انظر الكتاب - لسيبويه ٦٤/٢.

(٣) انظر شرح شواهد سيبويه - للنحاس ص ٢٠٤.

(٤) البيت لعمرو بن معدى كرب أو حضرمي بن عامر وهو من الوافر، والمعنى : يكون كل أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا بسفر أو موت، والفرقدان : نجمان لا يفترقان. (انظر الكتب ٣٣٤/٢، والمقتضب - للمبرد ٢٠٩/٤، وحماسة البحترى ص ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٨٩/٢).

ووردت كلمة «الظاعنين» بالنصب، و«القائلين» بالنصب أيضاً في شرح أبى جعفر قطعاً إلى الذم، ومن شواهد قطع البدل على معنى المدح قول خويلد الخزاعى:

يَا مَيَّ إِنْ تَفْقِدِي قَوْماً وَلَدتِهِمِ
أَوْ تُغْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ غَلاَّسُ
عَمْرٌو وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِي عَهِدَتْ
بِهَطْنِ عَوْعَرَ آبِي الضَّيْمِ عَبَّاسُ (١)

فقوله: «عمرو» بدل مقطوع عن «قوما» إلى الرفع على معنى المدح. قال سيبويه: «والرفع جائز قوى» (٢). ومن شواهد قطع البدل على معنى الشتم والذم قول النابغة الذبيانى:

لَعَمْرِي، وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ
لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقَارِعُ
أَقَارِعُ عَوْفٍ لاَ أُحَاوِلُ غَيْرَهُمْ
وُجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ (٣)

---

(١) البيتان من البسيط، ومختلف فى نسبتهما اختلافاً كبيراً، ويقول ذلك لامرأته وقد فقدت به أولادها فبكت. (انظر ديوان الهذليين ١/٣، والكتاب - لسيبويه ١٥/٢).

(٢) انظر الكتاب - لسيبويه ١٦/٢.

(٣) البيتان من الطويل، والبطل - بالضم - : الباطل، والأقارع عنى بهم بنى قريع، وهم من بنى تميم، وكانوا قد وشوا به النعمان حتي تغير له، وعوف هذا هو عوف بن كعب، والمجادعة: المشاتمة (انظر ديوان النابغة ص ٥٣، والكتاب - لسيبويه ٧٠/٢، ٧١ ، والمغنى ص ٣٩٠).

قال شارح الشاهد أبو جعفر :«حجة» لنصب الوجوه؛ لأنه لم يرفعه على قوله :«أقارع عوف» وإنما نصب على معنى : أعنى وجوه قرود.

وقال محقق ديوان النابغة محمد أبو الفضل إبراهيم: «نصب» «وجوه» على الذم، ويجوز رفعها على القطع[١]، وقال مثل ذلك محقق شرح أبيات سيبويه الدكتور وهبة متولى، وقال :«ونصبه على الشتم والذم ولو رفع ذلك لجاز»[٢]. وقد يفهم من هذا الحديث أن حالة النصب غير حالة القطع ولكن كلتاهما قطع على الذم.

أقول : هل يجوز الرفع اتباعاً على أنه بدل من «أقارع عوف» فيكون قد أبدل النكرة من المعرفة، وذلك جائز عند النحويين ؟

ظاهر قول أبى جعفر السابق جواز ذلك هذا وتعرب «أقارع عوف» بدلا من «الأقارع» فى البيت السابق، فهل يجوز أن يكون البدل وهو المقصود بالحكم مبدلاً منه ؟ وكيف يكون مقصوداً بالحكم باعتباره بدلاً، وغير مقصود بالحكم باعتباره مبدلاً منه فى تعبير واحد؟

ولذلك فإننى أرى أن الرفع على البدلية بعيد ولا وجه له - فى رأيى - إلا النصب والرفع على القطع اللازم. والله أعلم.

على أننى أحب هنا أن أنبه إلي أنه لا فرق بين النعت الحقيقى والنعت السببى في القطع، فكل منهما يجوز استعمال القطع فيه،

---

(١) انظر ديوان النابغة ص ٣٥- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٧- القاهرة.

(٢) شرح شواهد سيبويه - للنحاس ص ٢٠٤.

فالنحويون حينما تحدثوا عن القطع أطلقوا حديثهم فلم يخصوه بالنعت الحقيقى. وهذا دليل على جوازه فى الحقيقى والسببى على السواء.

هذا وقد رأيت أبا على الفارسى فى بغدادياته «المسائل المشكلة»[1] أشار إلى ذلك عندما ساق بيت كثير شاهداً، وهو :

مِنَ الْخَفَرَاتِ الْبِيضِ لَمْ تَرَ شِقْوَةً
وَفِى الْحَسَبِ الزَّاكِى الْكَرِيمِ ضَمِيمُهَا[2]

قال : «يحتمل أن يكون قوله :«وفى الحسب الزاكى» خبر لمبتدأ آخر محذوف تقديره: وهى فى الحسب الزاكى، هى الكريم ضميمها، وهذا الوجه أشبه؛ لأنه موضع مدح، فإذا مدح وأثنى بجمل وضروب من الكلام كان أبلغ وأفخم- وكذلك إذا ذم - من يمدح أو يذم بجملة واحدة وكلام واحد، ومن ثم قطع بعض الصفات من بعض إذا تلى بعضها بعضاً، نحو :

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ.....»[3]

فقوله : «الكريم ضميمها» كان «الكريم» فى الأصل نعتاً سببياً، فإن قلت كيف يقطع النعت السببى وهو مرتبط بالمنعوت بضميره؟

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ١٤٥، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى- مطبعة العانى - ببغداد ١٩٨٣م.

(٢) ديوانه ص ٤٢٩، وعجز البيت : (وفى الحسب المحض الرفيع تجارها) والديوان تحقيق الدكتور/ إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٧.

قلت : ليس المراد بالقطع هو الانفصال التام بين النعت والمنعوت، بل التبعية مازالت قائمة فى المعنى، وإذا كان النعت السببى فيه ضمير يعود إلى المنعوت فإن النعت الحقيقى فيه ضمير يعود إلى المنعوت وهو أقوى ارتباطا بالمنعوت.

ومن الشواهد التى لم يذكرها النحاة شاهداً لأسلوب القطع، وإنما ذكرت شاهداً لمسألة أخرى قول لبيد العامرى يصف حماراً وحشياً يطلب الأتان :

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[1]

قالوا : إن كلمة «المظلوم» هى الشاهد على جواز إتباع النعت لمحل المنعوت المضاف إلى المصدر، حيث أضيف «الْمُعَقِّب» إلى المصدر «طلب» فهو فاعل له، فمحله الرفع ولفظه بالجر، فتجوز التبعية على اللفظ، وهنا شاهد للتبعية على المحل[2].

أقول : ويصلح أن يكون شاهداً على أسلوب القطع بالرفع. ويكون الغرض من هذا القطع هو الترحم، والشواهد على هذا الغرض قليلة، فقد ذكر النحويون القطع على المدح والذم كثيراً، ولا تكاد تظفر بشاهد للقطع على «الترحم». هذا ما أرى والله أعلم.

---

(١) هذا بيت من قصيدة من الكامل للشاعر المذكور (انظر ديوانه ص١٢٨)

(٢) انظر حاشية الصبان بهامش الأشمونى، وشرح شواهد العينى بذيلها ٢/٢٩٠.

خاتمـــة

هذا هو أسلوب القطع، لا يعرفه كثير من الدارسين، ومن يعرفه لايستخدمه، وإذا استخدمه لاقى من يتهمه بالخطأ ويرميه بالجهل، فـهـذا الأسلوب من الأساليب الفصيحة المهجورة، فـهل يجد من الكتاب والمتكلمين اهتماما فيستعملوه ليحيا بين الناس، فهو أسلوب قرآنى، وما أكثر الأساليب القرآنية التى ماتت على ألسنتنا وفى كتابتنا!.

نعم، قد حدث خلاف فى جواز استخدام بعض أساليب القطع، فلندع إلى استعمال ما اتفق عليه علماء اللغة. وقد وضحت فى بحثى هذه المواضع التى يجب فيها القطع، والتى يجب فيها الإتباع، والتى يجوز فيها الإتباع والقطع. فعسى أن يكون بحثى هذا قد ألقى ضوءاً كافياً على هذا الأسلوب، يفيد المتحدثين بلغتنا المُقدّسة، لغة القرآن الكريم.

أسأل الله الثواب والتوفيق، فهو - عز وجل- حسبى ونعم الموفق، ونعم المثيب.

دكتور

جمال الدين محمّد حمّاد شحاته

ثبت بأهم المراجع بعد كتاب الله - تعالى

- الأساليب الإنشائية - تأليف عبد السلام هارون- الطبعة الثالثة - نشر مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٧٩م.
- إعراب القراءات الشواذ- للعكبرى- مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٩٩ تفسير.
- البحر المحيط - لأبى حيان - الطبعة الثانية - دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية - للسيوطى - الطبعة الأولى - بمطبعة المدارس- بدون تاريخ.
- تأويل مشكل القرآن - شرح ونشر السيد أحمد صقر- الطبعة الثانية- دار التراث - القاهرة - ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- تدميث التذكير في التأنيث والتذكير- منظومة للإمام الجعبرى- شرح وتحقيق د. محمد عامر أحمد حسن - القاهرة - ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- تحقيق محمد كامل بركات - نشر دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح- للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه - بدون تاريخ.
- تفسير الطبرى - جامع البيان عن تأويل القرآن - تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر - دار المعارف - بمصر - ١٩٧٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى - القاهرة - بدون تاريخ.

- حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح بهامش التصريح على التوضيح.
- الحروف- للمزنى - تحقيق د. محمد حسنى محمود و د. حسن عواد- بآداب الجامعة الأردنية- نشر دار الفرقان - ١٩٨٣م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- أحمد بن يوسف السمين- مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج.
- ديوان الأخطل - شرح مهدى محمد تامر - مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ديوان كثير- تحقيق د. إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق إحسان عباس- الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف- القاهرة - ١٩٧٧م.
- شرح الأشمونى مع حاشية الصبان - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه - القاهرة بدون تاريخ.
- شرح التسهيل- تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد- الطبعة الأولى- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- شرح شواهد أبيات سيبويه - لأبى جعفر النحاس- تحقيق الدكتور وهبة متولى- مكتبة الشباب بالمنيرة - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح شواهد الألفية - للعينى - هامش حاشية الصبان على الأشمونى.
- شرح قطر الندى - لابن هشام - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

- شرح الكافية- للرضى- دار الكتب العلمية - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات - لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- علم اللغة العام - القسم الثانى - الأصوات- دكتور كمال محمد بشر - الطبعة الثانية - دار المعارف ١٩٧١م.
- الكتاب - لسيبويه - تحقيق عبد السلام هارون- دار الكاتب للطباعة والنشر - ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- كتاب الجمل فى النحو - للزجاجى - تحقيق الدكتور على توفيق أحمد - دار الأمل - الأردن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة (البغداديات)- لأبى على الفارسى -تحقيق صلاح الدين السنكاوى- مطبعة العانى- بغداد ١٩٨٣م.
- النحو الوافى- تأليف عباس حسن - الطبعة الثالثة - دار المعارف- القاهرة سنة ١٩٦٩م.
- النهر الماد- لأبى حيان - على هامش البحر المحيط.
- همع الهوامع - للسيوطى- دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت- لبنان - بدون تاريخ.

* * * * * *